



المخيمات والمجاري المكشوفة

المخيمات الفلسطينية - على كثرتها - وبتاريخها المعروف في لبنان أو غير لبنان لم تزل على حالها من التخلف ونقص الخدمات منذ حل بها سكانها وحتى اليوم .

وهي في مجموعها تشكل رقعا بازرة في الثواب المدن التي تقع على مقربة منها أو في احد احيائها ، ودائما تحصر هذه المدن على اخفائها عن الاعين أو ينظر اليها الجميع بازدراء ، أو يتجنبون النظر اليها حتى لا تتكدر نفوسهم ويملا الاسى قلوبهم .

ومع كل يوم ، تزداد هذه الرقع اتساعا من غير ما تغيير أو تعديل في نظام الحياة بها أو النمط القائم فيها ، وكان الفلسطيني اقسم بكل معتقداته على أن يبرهن للعالم بطريقة اعتباطية - ليس الا - بانه والاام متحدا وليس بمقدوره توديع الامه وبؤسه .

لقد ازدهرت الحياة الاقتصادية داخل المخيمات - ان بهذا القدر أو ذاك - من خلال استثمار اليد العاملة الفلسطينية في البلدان العربية وسواها ، وبندت ملامح هذا الازدهار واضحة في شكل الملابس ومحتويات البيت وبنوعية الطعام ومراسيم الزواج والاحتفالات . وما الى ذلك ولكن المخيم ظل كما هو عنوانه شبكة المجاري المكشوفة ، والساعات الضيقة والازقة المليئة بالقاذورات والاوساخ واطفال لا هم لهم الا

مطاردة الجندب واصطياد الفراش ، وعندما يكبرون يودعون المخيم ليلتحقوا بالثورة أو بالعمل في احدى البلدان الغنية وتمضي وتتجدد الحياة على هذا المنوال .

والملاحظ بوضوح هذه الايام ان الثورة داخل المخيمات تكبر ويتسع دورها ، فقد انت منظمة التحرير اخيرا الى هذه المخيمات لتبني الملاجيء ، وتقيم فصائلها مراكز التدريب ومكاتب التنظيم لابنائها . لكن المخيم لم ولن يتغير ابدا .

لقد شهد لبنان حربا طامنة على مدى السنوات الثلاث الماضية ، وهي حرب تهدد اكثر البلدان تقدما - السويد مثلا - بالوبئة والامراض ما لم تنظم حملات التنظيف وجولات التفتيش الدائمة . ولقد نهبته الحركة الوطنية اللبنانية لظهور الحالة هذه فبادر المرابطون ، ونظرا « مشكورين » حملة نظافة لا نقول انها حققت كل شيء بقدر ما يجب ان تكون وبالضرورة ، قدرة للاخرين ، وهافرا للفصائل الاخرى بهدف القضاء على مسببات الامراض وتجنب الوبئة والكوارث الصحية .

ولو كانت الامبالاة بالخدمات داخل المخيمات مرتبطة بتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية من خلال عيادات ومستشفيات شعبية يقوم على خدمتها مخلصون من ابناء الشعب الفلسطيني لظل الامر اقل وقعا على النفس لكن المهنز جدا ان احدا لا ينوي ابدا خدمة المخيمات

في تقريرها السنوي الجديد «الاونروا» تهدد بتخفيض «خدماتها» !

قسم كبير من اتواردات على مصاريف الموظفين الاجانب الكبار والرواتب والمصروفات الادارية الباهظة .

ولا تغير الارقام المنشورة في التقرير من حقيقة ان ما تقدمه الوكالة من « خدمات » لا يصل الى الحدود الدنيا سواء في المجال الطبي او التعليمي او الغذائي .

وكانت القرارات الفرية التي اتخذتها الوكالة في بداية عام ١٩٧٦ بنقل مكاتبها من بيروت الى النمسا (١) والاردن ، ثم اعادتها في شهر تشرين الثاني ١٩٧٧ ثم اعادتها مرة اخرى الى فيينا وعمان قد لاقت استنكارا واسعا . فهذه الاجراءات ادت الى زيادة كبيرة في المصاريف ، والى الاضرار بعدد كبير من الموظفين الذين لم يتمكنوا من الانتقال ، كما انها اثارت علامات استفهام حول كيفية ادارة شؤون اللاجئين من فيينا !

وتطرح ارقام تقرير الوكالة تساؤلات حقيقية حول دورها في المرحلة القادمة وحول دور الانظمة الوطنية العربية ، ان لم نقل دور كل الانظمة العربية والنظمية منها بشكل خاص . وصار من الضروري ان يكون ملف « اللاجئين » الفلسطيني وكيفية تأمين سبل العمل والتنقل والخدمات الصحية والتربوية والاجتماعية ، كجزء لا يتجزأ من التعبير العملي عن الاهتمام بالقضية الفلسطينية والتضامن معها .

واخيرا ، ذكر تقرير الوكالة الى ان حرب الجنوب في اذار الماضي نتج عنها تشريد ٢٧ الف لاجيء ، الا انه لم يذكر ماذا فعلت الوكالة لهم .

والصفة الفرية وقطاع غزة ، وهي مناطق عمل الوكالة .

ولم يشر التقرير الى عدد الذين ترفض الوكالة اضافتهم الى سجلاتها ، ولم يرد في الاجزاء المنشورة حتى الآن من التقرير اسماء الدول التي تساهم في ميزانية الوكالة ونسبتها كما لم يرد كيفية توزيع الموارد ، ومن المعروف ان الوكالة وادارتها تخضع منذ سنوات عديدة لانتقادات فلسطينية بسبب سوء سياستها المالية وضياع



اعلن المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين «الاونروا» ان الوكالة وقعت في عجز يبلغ ١٣ مليونا و ٨٠٠ الف دولار في ميزانيتها هذا العام وانها ستجري المزيد من « التخفيضات في خدماتها » .

وأورد توماس ماكيبيلين الارقام التالية في تقريره عن السنة المنتهية في ٣٠ حزيران الماضي : عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث ارتفع خلال العام الماضي من ٧٠٦،٤٨٢ ، ١ شخصا الى ٧٥٧،٢٦٩ ، شخصا أي بزيادة ٢٠٩ بالمئة . خفضت مخصصات الطعمين منذ شهر شباط الماضي من عشرة كيلو غرامات في الشهر الى ٦،٧ كلف .

● بلغت واردات الوكالة التي تعتمد على « التبرعات والتعهدات » ا ما مجموعه ١٢٦ مليون دولار ، في حين ان ميزانيتها بلغت ١٣٩،٨٠٠ ، اما في العام القادم (١٩٧٩) فتبلغ الميزانية حوالي ١٥٢ مليون دولارا . و اشار المفوض العام ان العجز « سيؤدي الى تخفيض في النفقات » ، مما يعني تخفيضا في الخدمات ، ولكنه لم يشر الى البند الذي سيتناوله التخفيض ولا الى عدد المصابين به .

● يحصل ٤٧ بالمئة فقط ، او ٨٢١ ألف شخص على مخصصات من الطحين والارز ، والسكر وزيت الطعام . بينما لا يحصل حوالي ٥٢٩ الف شخص معظمهم من الشباب على أية مخصصات .

● ٦١٤ ألف شخص ، اي حوالي ثلث اللاجئين المسجلين في ٦١ مخيما في الاردن ولبنان وسوريا

خرجت فعلا من دائرة التأثير التي وضعنا الاستعمار القديم ، والامبريالية داخلها ، فهم بخلافنا لا ينفرون من العمل ، بعامة ، والعمل اليدوي بشكل خاص . ولا من المساهمة الطوعية في انجاز مشروعات على جانب عظيم من الاهمية بالنسبة لشعوبهم فلماذا لا نقفدي بهم ونتخلص من سلبيات الماضي المتراكمة ؟

والى متى سنظل اسرى المعايير والمفاهيم البورجوازية في النظرة الى واقعنا داخل المخيمات ؟

وكلمة اخيرة ، نقولها ، ان الجماهير الفقيرة ، والمسحوق في المخيمات بحاجة الى من يخدمها ، ويوفر لها ، كل متطلباتها بدءا من الامن وانتهاء بالرعاية الصحية ، وليست بحاجة الى ، من يحل محل الانظمة العربية ، في الاستجداء باسمها ، واقامة العلاقات الفوقية معها .

يوسف عبد الرحمن